

دولة ليبيا

**كلمة الوفد الليبي المشارك في أعمال الدورة الثالثة والستين
(63) للجنة المخدرات الدولية (CND)**

فيينا

مارس 2020

السادة والسيدات...المشاركين في أعمال هذه الدورة

الحضور الكرام

أود بداية أن أتقدم إليكم سيدي الرئيس بالشكر على حسن إدارتكم لأعمال هذه الدورة والى الجلسات التشاورية التي سبقتها وما بذلتموه من جهد للحفاظ على روح فيينا التوافقي. كما أتمنى التوفيق لكم ولأعضاء المكتب الموقرين لإنجاح أعمال هذه الدورة.

وأود أن أنضم إلى ما جاء في بيان مجموعة 77 والصين التي ألقاها السيد سفير دولة ماليزيا وأن أبدأ ببيان وطني.

السيد الرئيس

عملت ليبيا بجهد متواصل على طريق التصدي لتحديات ومشاكل المخدرات ومكافحة العرض ويبدو ذلك بوضوح في تطوير جهود مكافحة وفي استخدام آليات التشريع واستحداث التعديلات المتلاحقة في القانون سعيا وراء سد جميع الثغرات التي يمكن للمخدرات أن تنفذ منها الى السوق غير المشرعة في ليبيا، بالإضافة الى الدخول طرفا في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي من شأنها أن تزيد من كفاءة وفاعلية مكافحة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وذلك عن طريق الاستفادة من آليات التعاون الدولي التي تتيحها هذه الاتفاقيات، والعمل على مكافحة العرض وتكون بعد التغييرات الاستراتيجية التي قامت بها وزارة الداخلية الليبية لتطوير إدارة مكافحة المخدرات لكي يكون أكثر استجابة للتحديات الأمنية المعاصرة وتحديد أولويات الاحتياجات الأمنية لضمان أمن ليبيا والمساهمة في أمن المنطقة وعلى رأسها مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وما يرتبط بها من جرائم خطيرة أخرى ودعم عمليات مواجهة نشاط عصابات التهريب الدولية وقطع خطوط التهربي الرئيسية عبر ليبيا.

إن دولة ليبيا تحرص على تطوير قدرة المؤسسة الأمنية على فرض هيبة واحترام القانون والالتزام بمبادئ حقوق الانسان وحرياته الأساسية. ومن أبرز المؤشرات التي بدأت تظهر ملامحها في الخارطة الاحصائية للإدارة العامة لمكافحة

المخدرات والمؤثرات العقلية نشؤ سوق الاستهلاك وطلب على الكوكايين والاكستاسي والترامادول والاركا وعقاقير أخرى للاستخدام غير الطبي.

إن العوائد التي تنتج عن تجارة المخدرات كفيلة بإثارة روح التحدي والمغامرة لدى التجار والمهربين إضافة الى استغلال عصابات التهريب لظروف عدم الاستقرار العالمي في زيادة أنشطتهم وهو ما أدى الى تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقانون المخدرات الليبي ينص على تجريم فعل الاشتراك في عصابة منظمة على نطاق دولي أو محلي وتصل فيه العقوبات الى السجن المؤبد كما تطبق مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة عمليات تبييض الأموال ومصادرة عائدات المخدرات.

وتتضمن الاستراتيجية القائمة حالياً في ليبيا لمواجهة مشكلة المخدرات على ما يلي:-

- الحرص على الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية المعتمدة في إعلانات وخطط عمل الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.
- تطوير خطط وأساليب آليات مكافحة، وتوفير الكوادر المؤهلة والموارد التشغيلية اللازمة.
- الالتزام الراسخ بضمان معالجة جميع جوانب خفض الطلب وخفض الضرر والتدابير ذات الصلة (الوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية اللاحقة) ومواجهة إساءة استعمال العقاقير والأدوية المؤثرة على الحالة النفسية.
- الاهتمام بالتدريب العام والتخصصي بما يتلاءم مع مستجدات مشكلة المخدرات والمستحدث في مجال التقنيات وأساليب مكافحة.
- السعي لإجراء إضافات تشريعية تتعلق بالأحكام الخاصة التسليم المراقب كأحد وسائل التعاون الدولي الهامة لكشف عصابات التهربي الدولية المتعاظمة التي تملك أحدث التقنيات والإمكانيات.
- تنظيم عملية الرقابة والسيطرة على حركة السلائف والكيماويات والمذيبات التي يكثر استخدامها في التحويل أو الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.
- تحديث الجداول المرفقة بقانون المخدرات حيث تم استصدار قرارات بإدراج المواد التالية:

الأسم العلمي: هيدروكلوريد، الأسم التجاري: ترامادول

الأسم العلمي: بريقابالين ، الأسم التجاري: لاريكا

ولا يفوتني في الختام التأكيد على أهمية استمرار وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية وأجهزة الدول وإدارتها المختلفة للحد من آثار تعاضي المخدرات وتوفير سبل معالجتها، كما نود التأكيد على أهمية بناء القدرات وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بما يحقق قدرا عال من التعاون المثمر بين دولنا والمنظمات الدولية والإقليمية وتطبيق أهدافنا المشتركة.

وشكرا.